مشتريات وسياسة
استخدام الشرطة لتكنولوجيا الأسلحة الناشئة

ضباط الشرطة هم جزء من المشهد الاجتماعي في الديمقراطيات الغربية. وتكشف نظرة فاحصة إلى الأسلحة التي تقع تحت سيطرتهم، مع ذلك، عن العلاقة المعقدة بين استخدام وكالات الشرطة للقوة وسياسات مشتريات السلاح

هذا الفصل يهدف إلى التعرف إلى الاتجاهات التي يحتمل أن تمارس تأثيراً على تطور الأسلحة النارية والأسلحة الأقل فتكاً وشرائها من قبل وكالات تطبيق القانون الغربية. وعلى حين لم يجر بعدُ استعراض شامل للأسلحة النارية والأسلحة الأقل فتكاً التي تستخدمها الشرطة الغربية، فإن خبرة الشرطة في فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة تشير إلى أن هذه البلدان تواجه تحديات «استخدام القوة» مماثلة، وإن اختلفت مقاربتها من حيث المشتريات والعقيدة.

من استنتاجات الفصل:

- بصرف النظر عن استخدام مواد جديدة لخفض الوزن وتسهيل التخصيص، فإن الأسلحة النارية المتعلقة بإنفاذ القانون لم تشهد في الآونة الأخيرة تطوراً تكنولوجياً كبيراً.

يحمل رجال الشرطة، وهم يرتدون معدات مكافحة الشغب، البنادق خلال مظاهرة في أوكلاند بكاليفورنيا، بعدما أدين يوهانس ميهسرلي بالقتل غير العمد في حادث اطلاق النار أودى بحياة أوسكار غرانت، يوليو/تموز ٢٠١٠ © بول ساكوما/ صورة أسوشيتد برس

- على الرغم من أن وكالات دول أوروبا الغربية ما برحت تستخدم، في الغالب الأعم، مسدسات يدوية عيار ٩ ملم لخفارة النظام العام، فإن وكالات إنفاذ القانون الامريكية تبتاع مسدسات يدوية بعيارات أكبر وبنادق نصف آلية درءاً للعنف الإجرامي المسلح.
- يتيح الجيل الجديد من «الأسلحة الأقل فتكاً» لضباط رجال الشرطة بالاشتباك مع أهداف بعيدة ويمدهم بمرونة أوفر في استخدام القوة عبر سلسلة الأسلحة الممتدة من غير الفتاكة إلى الفتاكة.
- يستمد مجتمع إنفاذ القانون في الولايات المتحدة، في مسعاه الرامي إلى تكييف ممارسات الشرطة وعقيدتها مع الأسلحة النارية والأسلحة الأقل فتكاً، إلهامه الرئيس من الجيش.
- عدم مجاراة سياسات استخدام القوة مشتريات منظمات الشرطة للبعض من تكنولوجيا الأسلحة. ويعزز عدم توافق الآراء بين الدول ووكالات انفاذ القانون هذا التناقض من حيث العقيدة والممارسة ومتطلبات المعدات.

يبرّز الفصل عدم تجانس ترتيبات إنفاذ القانون واحتياجاته. فبدلا من أن يكون مفهوم «استخدام القوة التواصلي» ثابتاً موحداً لدى منظمات الشرطة، فإن نماذجه تستخدم حالياً بوصفها أدوات تدريب بدرجة أولى. ونظراً لأن فكرة تواصيلة القوة مصممة لتمثيل استجابات تتناسب وتهديدات محددة، فإنه ينظر إليها بوصفها دليلاً لعملية صنع القرار ميدانياً. فهي لا تأخذ بالحسبان الظروف المعقدة التي يواجهها أفراد ضباط الشرطة، كما أنها لا تدل ضمناً على وجوب أن يكون هناك سلاح قادر على تغطية مجموعة خيارات كاملة. ليس هنالك اتفاق كبير على ما يشكل فئة الأسلحة ذات الاسماء المختلفة «غير الفتاكة»، «أقل فتكاً»، أو «الأقل فتكاً». هذا الفصل يستخدم مصطلح الـ«أقل فتكاً» ليعكس حقيقة أن نقص التدريب على مثل هذه الأسلحة أو اساءة استخدامها يمكن أن يلحق إصابات خطيرة أو مميتة بالهدف.
ومن زاوية المشتريات، فإن منظمات الشرطة سوق يصعب استهدافه للغاية بحكم شدة تنوع متطلباتها وعقيدتها. فمن النادر أن تتفق سلطات الشرطة على متطلبات عامة للأسلحة، وهذا ما قد يفسر سبب تركيز بعض مصنعي الأسلحة الصغيرة بالأساس على المشتريات العسكرية.

منظمات الشرطة متنوعة وقلّما تتفق على متطلبات عامة للأسلحة

يحدد الفصل التطورات الحديثة ونزعات المشتريات من أسلحة نارية وأسلحة أقل فتكا لدى وكالات انفاذ القانون، ويقدم الأسلحة على شكل ثنائية «فتاكة» مقابل «أقل فتكاً» لتسليط الضوء على التفاوت في النماذج التي أبتاعتها وحدات الشرطة الغربية، فضلا عن صعوبة تغطية هاتين الفئتين من الأسلحة في عقيدة واحدة متماسكة. وبشكل عام، يعكس شراء أسلحة شرطة جديدة اتجاهات وقواعد عسكرية. فمراقبة تطور الأسلحة الصغيرة العسكرية هي أوثق سبيل للتنبؤ بما سيزود به ضباط الشرطة في المستقبل القريب. والعكس بالعكس، فإن المجال الوحيد التي سينتفع من مدخلات الشرطة المباشرة هو تطوير خصائص السلامة في الأسلحة النارية، التي قد تجذب بعدُ أموالاً طائلة للبحث وتستثير بعدُ اهتمام المصنعين. ونظراً لعدم حدوث تطورات معتبرة بما يكفي لتعديل نهج الشرطة إزاء استخدام القوة، فقد صوبت الآمال وجوهها جميعاً نحو الأسلحة الأقل فتكاً لتوفير مرونة في اختيار القوة في الميدان. الأسلحة الأقل فتكاً لم تحل محل الأسلحة النارية، بل اضيفت إلى صندوق ضابط الشرطة بوصفها وسيلة قسرية وسيطة.

الجيل الأخير من الأسلحة الأقل فتكاً لا يحلُّ محلَّ الأسلحة الفتاكة بل ينشر بالإضافة إليها.

وبينما رُخِّص باستخدام الجيل الأول للأسلحة الأقل فتكاً في الأصل في الاشتباكات عن قرب فقط، فإن التكنولوجيا الحديثة تسمح للضباط بصورة متزايدة بالتصويب بدقة من مسافة بعيدة. أضف إلى ذلك إن القطاع الخاص، على ما يبدو، عازم على التسويق باطّراد لأسلحة فتاكة إلى أقل فتكاً قابلة للتحجيم تماماً. ونظراً لعدم وجود خيار «ريُوستاتي» حقاً، فقد عالج المصنعون الطلب على التكنولوجيا بالجمع بين الأنظمة الأقل فتكاً والأسلحة النارية.

أما الجزء الأخير من الفصل فيسلط الضوء على عدد من القضايا المتعلقة بمطابقة سياسات الشرطة وإجراءاتها مع تكنولوجيا الأسلحة الناشئة. ومن الممكن أن تضر مشتريات بعض من تكنولوجيا الأسلحة الوسيطة المتسمة باللا مركزية والمتحركة بقوى السوق تطوير عقيدة متماسكة لاستخدام القوة وأمور ذات صلة بتدريب الشرطة. هنالك خطر، كما هو الحال في الولايات المتحدة، بأن تمارس التكنولوجيا الجديدة – وما يقترن بها من مساع تسويقية – تأثيرها على مشتريات الشرطة وعقيدة استخدام القوة، وليس العكس. فقوات الشرطة قد تحصل على منتجات جديدة لا تتناسب مع هيكيلتها أو عقيدتها أو بيئة عملها. هذا النزوع لا حضور له في أوروبا الغربية، حيث أن بنى الشرطة الأكثر مركزية ساعدت على تمتين سياسات استخدام القوة ومواءمتها.

وعلى الرغم من ذلك، فإن ما لا نعرفه بعدُ ما إن كانت حملات التسويق وضغط الأقران سيدفع بوكالات إنفاذ القانون الأوروبية إلى اعتماد أنماط شراء مماثلة لتلك التي في الولايات المتحدة. هذا الفصل يشدد على أهمية المساءلة والرقابة المدنية المستقلة لضمان أن تعطى الأولوية لإجراءات التشغيل الموحدة وقواعد الاشتباك التكتيكية على مشتريات الأجهزة.